سقف مطالب المدارس الخاصة أكبر بكثير مما ستسمح به الوزارة

وزير التربية لـ«الوطن»: ندعم التعليم الخاص ولكن ليس على حساب الطلاب

سيكون تباين في أسعار المدارس هناك أسعار متهاودة وأخرى عالية حسب الخدمات التي تقدمها المدرسة

على المدارس الخاصة أن تقوم بالعمل على أتمتة برامجها وفق نظام «سيمس»

محمود الصالح

كشف وزير التربية دارم طباع عن استمرار العمل بين وزارة التربية والمؤسسات التعليمية الخاصة للوصول إلى وضع قواعد لضبط الأسعار في المؤسسات التعليمية الخاصة، بشكل لا يؤثر على مصلحة الطلاب، من جهة ولا على سير العملية التربوية من جهة ثانية.

وأكد وزير التربية في تصريح لـ«الوطن» أنه حتى الآن لم يتم الوصول إلى صيغة نهائية لهذه القواعد، لكن العمل بين اللجان المشتركة في مراحله النهائية، للوصول إلى تصنيف يراعي كل شروط العملية التعليمية ومستلزماتها، وفي الوقت ذاته يوضح الفروق بين الخدمات التي تقدمها كل مدرسة، بحيث يتاح لكل طالب تحقيق رغبته في المدرسة التي يراها مناسبة، وفق إمكانياته المادية، بما أنه تعليم خاص في النتيجة.

وبيّن الطباع أن وزارة التربية تتجه إلى الإبقاء على التعليم الخاص ودعمه، لكن ليس على حساب الطلاب ولا على حساب العملية التربوية، وتراعي الوزارة في هذا الإطار الارتفاع الكبير في الأسعار، ولكن بشرط ألا يؤثر على قدرة الطلاب، وسيكون هناك تباين في أسعار المدارس الخاصة، حيث ستكون هناك أسعار متهاودة، وأسعار عالية، حسب كل مدرسة وحسب الخدمات التي تقدمها تلك المدرسة.

وأشار الطباع إلى أن الوزارة تعمل قدر الإمكان على تحقيق التوازن بين هذه المتطلبات، بحيث يكون الطالب مرتاحاً والمنشأة التعليمية قادرة على الاستمرار نتيجة الظروف الاقتصادية.

وعن مدى تأثير ذلك على المدارس العامة، نفى الطباع أي أثر سلبي يمكن أن ينعكس على المدارس الحكومية، وقال: بالعكس فإن القطاع الخاص يدعم المدارس الحكومية في الجوانب اللوجستية والمادية والمعنوية، ويوفر الكثير من فرص العمل للمعلمين.

وعن السقف الذي تطالب به المؤسسات التعليمية الخاصة لجهة الأسعار أوضح الطباع أن سقف مطالبهم أكبر بكثير مما سنسمح به من أسعار، وسيتم ضبط هذه العملية بشكل كامل بحيث تكون هذه الأسعار مقبولة، ولن تكون عبئاً على الطالب والمجتمع، وستلتزم المؤسسات التعليمية الخاصة بالإعلان عن أسعار الأقساط والخدمات ونوعيتها مسبقاً قبل التسجيل، بحيث يكون الطالب على بينة من كل ذلك ويختار ما يناسبه من تلك المدارس.

وعن إمكانية دخول التعليم الخاص إلى التعليم المهني والفني بيّن وزير التربية أنه لا يوجد إقبال من القطاع الخاص لهذا النوع من التعليم لأنه مكلف جداً، ولا يمكن للقطاع الخاص تحمل تكاليفه، في وقت تلتزم الدولة بتوفير كل هذه التكاليف للمدارس والمعاهد المهنية والفنية وبشكل مجاني للجميع، بل تشجع الطلاب على الدخول إلى التعليم الخاص من خلال منحهم الكثير من المزايا، كان آخرها القانون الذي صدر مؤخراً والذي يقدم كل الدعم لقطاع التعليم الفني والمهني.

وفي هذا الإطار كانت قد عقدت في وزارة التربية ورشة عمل حول دراسة آلية تحديد الأقساط والخدمات للمؤسسات التعليمية الخاصة وفق درجة التصنيف بحضور أصحاب المؤسسات التعليمية الخاصة، ولجنة تحديد الأقساط بوزارة التربية، ووزير التربية دارم طباع الذي دعا إلى الاتفاق على أقساط الخدمات والمميزات الإضافية والأقساط التعليمية وفق التصنيف المعتمد، لافتاً إلى توجه الوزارة إلى تحديد أسس لمزاولة تحديد مهنة التعليم، والعمل على تغيير نوعية الخريج، طالباً من كل مدرسة إصدار تقرير خاص عنها، وقوائم بأسماء أطرها التعليمية وصولاً لإصدار لائحة بالتصنيف وأسعار الأقساط والتعليمات المتعلقة بالخدمات من قبل لجان مشتركة ميدانية ومن الوزارة، والعمل على أتمتة العمل وفق نظام سيمس.

بدوره أكد معاون وزير التربية عبد الحكيم الحماد أهمية التعليم الخاص لكونه رديفاً للتعليم العام، مبيناً أن الورشة ضرورية لتبادل الآراء واتخاذ القرارات على أسس منهجية وفق ضوابط وثوابت واعتماد المعايير العالمية بما يتناسب مع الحالة الاجتماعية للبلد، مؤكداً أهمية الجانب الإنساني في العلاقات جميعها سواء أكانت مع الأهل أم الطلاب ومع مراعاة المجتمع المحلي، وحقوق المؤسسة التعليمية الخاصة، مشيداً بدور بعض المدارس الخاصة التي تقدم مساعدات كثيرة للطلاب، لافتاً إلى وجود تحديات وصعوبات لابد من تحويلها إلى فرص عمل، موضحاً أن المؤسسات التعليمية الخاصة جزء متمم للعملية التعليمية بالوزارة؛ لذلك يجب السعي إلى الارتقاء بالعمل للوصول إلى مخرجات عالية الجودة، والابتعاد عن الهدف الربحي، مؤكداً وجوب الالتزام بالتعليمات الوزارية الصادرة، والعمل على البناء الجسدي والفكري للجيل ومراعاة متطلباته كما بيّن ضرورة الحرص على إعادة دراسة النص.

والحرص على إعادة دراسة التصنيفات العالمية بما يخدم البيئة السورية ويراعي المحافظات جميعها والنسيج العمراني لأن مدرسة المستقبل يجب العمل عليها، والتركيز على الرسالة الأساسية والهدف السامي للتعليم، فضلاً عن الاهتمام عند التسجيل بالطلاب ذوي الدرجات الضعيفة والمتوسطة لكونهم الأحوج إلى الدعم.

لصوص الدراجات النارية بمدينة سلمية في قبضة الجنائية

حماة- محمد أحمد خبازي

في أقل من خمس دقائق، هي وقت تنزيل أسطوانة الغاز عن الدراجة النارية التي اشتراها «محمود.و» بعد حصوله على قرض من التسليف الشعبي وإدخالها للمنزل، سرقها لصان محترفان عن باب المنزل وفرا على متنها – يقول محمود – ولم أستطع اللحاق بهما، فقد دخلا بين الأحياء واختفيا بسرعة البرق.

وأضاف لـ«الوطن»: تقدمت بادعاء لدى الجنائية على أمل استردادها إذا ما تم القبض على اللصين.

ولم يكن محمود وهو موظف، أول من سُرقت دراجته النارية في مدينة سلمية خلال الشهرين الماضيين، بل هناك غيره الكثير الذين سرقت دراجاتهم من مداخل أبنيتهم، أو من أمام محالهم أو من سوق الخضر.

فقد بين أحد المواطنين أنه أوقف دراجته النارية وهي من نوع هوندا بالقرب من جدار المسجد القريب من السوق، وذهب ليشتري بعض الخضر، ولم يستغرق ذلك سوى ١٠ دقائق فقط، ولما عاد حيث تركها لم يجدها.

ويقول مواطن آخر: سرقة الدراجات النارية أصبحت ظاهرة مقلقة في مدينة سلمية، وكما يبدو هناك شبكات منظمة تسرق الدراجات بوضح النهار، ومن مختلف الأماكن، من الأسواق ومن المنازل، ومن أمام المحال وحتى لو كانت الدراجات مقفولة «الرقبة»، أو الدواليب بأقفال شوكية!.وأضاف: فاللصوص بارعون ويستطيعون سرقة أي دراجة بوقت قياسي!

فأنا سرقت دراجتي خلال دقائق معدودة من تحت الدرج في حي المساكن الغربية، رغم أنني ربطتها بسلسلة حديدية بقوي، وصعدت لأوصل ربطة الخبز للبيت الواقع بالطابق الأول فني، وعندما نزلت لأخرجها وأذهب لعملي كانت تبخرت!

بينما يقول آخر: لقد سرق لي ثلاث دراجات، بين الواحدة والأخرى قرابة الشهر.

فأنا لا أستطيع الذهاب لعملي من دون دراجة نارية، وكنت كلما سرقت لي دراجة أشتري أخرى لأتمكن من العمل بالتمديدات الكهربائية، لأعيل أسرتي المؤلفة من خمسة أشخاص، وأمي العجوز التي تسكن معنا.وأضاف: وقد كانت خسارتي أكثر من ٤,٥ ملايين ليرة هي قيمة تلك الدراجات.

وذكر عدد من المواطنين الذين سرقت دراجاتهم أنهم اشتكوا لدى شرطة المنطقة ومركز الأمن الجنائي، ونظموا ضبوطاً بالسرقات أصولاً. بينما كشف آخرون أنهم لم يتقدموا بأي بلاغ أو شكوى لكون بدراجاتهم غير نظامية.

ومن جانبه، بين مصدر مسؤول في قيادة شرطة حماة لـ«الوطن» أن سرقة الدراجات النارية في عموم المحافظة موضع اهتمام، والوحدات الشرطية تتابعها كما تتابع كل جرائم السرقة.

وأوضح أنه تم مؤخراً القبض على عصابة في مدينة سلمية مؤلفة من ١٠ لصوص، كانوا يمتهنون هذا النوع من السرقات. وقال: لقد قبض مركز الأمن الجنائي بسلمية على كل من اللصوص (محمد.م) و(بدر.ع) و(إياد.ح) و(إبراهيم.ع) و(فادي.ش) و(محمد.ل) و(محمد.ك) و(محمد.ع) و(علي.ع) و(عبد الجواد.غ).

وأضاف المصدر: وقد اعترف المقبوض عليهم أثناء التحقيق معهم، بسرقة عدد كبير من الدراجات النارية من داخل المنازل وأحياء المدينة، بوساطة الكسر والخلع وبمفاتيح مطابقة، وبتغيير مواصفاتها وبيعها بأماكن مختلفة ولأشخاص متواريين. ولفت إلى أن البحث مستمر عن المتواريين للقبض عليهم وتقديمهم للعدالة.

وأشار إلى أنه تم اتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المقبوض عليهم، وسيتم تقديمهم إلى القضاء المختص أصولاً، وبعضهم بحقه مذكرات توقيف لارتكاب جرائم سرقة وغيرها.

زيادة في الازدحام على النقل بدمشق والسبب انخفاض مخصصات المازوت والبنزين بنسبة ٢٥ بالمئة

فادي بك الشريف

تأثيرات كبيرة وازدحامات متزايدة على خطوط النقل خلال اليومين الماضيين مقارنة مع الأيام القليلة الماضية وخاصة في الخطوط التي تشهد تجمعات كبيرة كجسر الرئيس والبرامكة وشارع الثورة، في الوقت التي تؤكد فيه المعلومات تخفيض نسبة مخصصات المحافظات من المادة، لتشهد توقفاً ملحوظاً لعمل العديد من السرافيس والباصات والذي بدا واضحاً في محافظة اللاذقية التي لم تحصل على مخصصاتها من المادة يوم أمس.

وبيّن مصدر مسؤول في محافظة دمشق لـ«الوطن» أن نسب تخفيض المادة لوسائل النقل وصلت إلى ٢٥ بالمئة، الأمر الذي له تأثير واضح على عمل وسائل النقل من سرافيس وميكروباصات في العاصمة.

وكشف المصدر أن عدد الطلبات اليومية في العاصمة يقدر بـ٢٤ طلباً يومياً من مادتي المازوت والبنزين، آملاً حدوث انفراجات قريبة على صعيد المحروقات وعودة الكميات والمخصصات إلى ما كانت عليه الشهر الماضي. علماً أن المعنيين في محافظة دمشق أكدوا خلال الشهر الماضي أن أكثر من ٦٥٠٠ آلية تزود يومياً بالمحروقات، وأن عدد الطلبات اليومية لقطاع النقل وصل إلى ١٤ طلباً، لتتجاوز الكميات الإجمالية المخصصة يومياً ٣٠٠ ألف ليتر مازوت.

وتؤكد المصادر لـ«الوطن» أن الكميات والمخصصات تمنح للجان المحروقات في المحافظات التي تتولى إدارتها وتوزيعها بالشكل المطلوب، مشددة على ضرورة تسريع تطبيق نظام «جي بي اس» نظراً لأهميته الكبيرة في ضبط المادة وعدم المتاجرة بها في السوق السوداء واستغلال الوضع الراهن، مبينة أن ٤٠ بالمئة من الكميات المخصصة للمحافظات تذهب لقطاع النقل، ما يتطلب المسارعة في تطبيق هذا وتعول محافظة دمشق على تطبيق نظام «GPS» على وسائل النقل العامة، بهدف منع أصحاب السرافيس من بيع مخصصاتهم من المحروقات من جهة، وضمان الالتزام بخطوطهم لكونهم مراقبين من جهة أخرى.

ومنظومة (GPS) عبارة عن دارة لتتبع وتعقّب مسار حركة الآليات، يتم تركيبها على وسائط النقل العامة (باصات وميكروباصات)، كما أن الجهاز مبرمج ببرنامج يراقب مسار خط الميكروباصات من بداية المسار حتى نهايته، وعند وجود أي خلل في مسار المركبة يتم إرسال إشعار إلى غرفة العمليات والمراقبة الموجودة لدى الجهات المعنية.

في سياق متصل، أعاد مصدر في وزارة النفط لـ «الوطن» السبب بانخفاض المخصصات للمحافظات إلى تأخر وصول التوريدات نتيجة العقوبات والحصار الجائر المفروض على البلاد.

٥٠ بالمئة تخفيض وقود السرافيس في اللاذقية خلال العطلة

اللاذقية - عبير سمير محمود

بدأت عملية تخفيض الوقود للسرافيس خلال أيام العطلة منذ الأسبوع الماضي بمعدل ٥٠ بالمئة، ومع إيقافها نهائياً خلال عطلة عيد الفصح ظهرت أزمة نقل وعجز عن الحركة بشكل شبه تام خلال ساعات الصباح وباوقات الذروة على معظم مواقف النقل بالمحافظة.

عضو المكتب التنفيذي المختص بقطاع النقل في محافظة اللاذقية مالك الخيّر أكد لـ«الوطن»، أن إيقاف المازوت للسرافيس فقط في يوم العطلة، ومنذ صباح اليوم الإثنين ستعود كما كانت، وفقاً للكميات الواردة إلى المحافظة.

وذكر الخيّر أن توزيع الحصص من المازوت يتم بشكل مركزي من وزارة النفط سواء للسرافيس أو لأي جهة كانت، وكان لدينا قبل العطلة ١٦ طلباً من المازوت ترد إلى المحافظة وستعود كما هي بدءاً من صباح اليوم الإثنين في حال لم يستجد أي تعديل وزاري وسيتم توزيعها وفق الأولويات على النقل والأفران والمشافي وفق الحاجة.

من جهته، أكد نقيب السائقين في محافظة اللاذقية أحمد نجار لـ«الوطن»، أن إيقاف المخصصات للسرافيس يوم الأحد كان بجميع المحافظات وليس في اللاذقية فقط، مبيناً أن التخفيض في المحافظة هو ليوم السبت فقط من كل أسبوع بمعدل النصف.

وأضاف نجار: إن كل سرفيس يحصل على مخصصاته من المازوت بشكل يومي، ولكن يوم السبت يتم تخصيص ٥٠ بالمئة فقط من المخصصات لكل سرفيس، وبالتالي من تكون مخصصاته ٤٠ ليتراً تصبح ٢٠ ليتراً وهكذا.

وأشار إلى أنه بدءاً من اليوم الإثنين تعود الكميات كما كانت وفق مخصصات كل سرفيس على الخط العامل عليه، ولم يرد أي تعديل حتى تاريخه بخصوص أي تخفيض (حتى ساعة إعداد الخبر).

بدوره، أكد مدير شركة النقل الداخلي في اللاذقية طارق عيسى لـ«الوطن»، تسيير رحلات إضافية للباصات باتجاه الريف لتأمين نقل المواطنين.

وأوضح عيسى أن الشركة ومنذ يوم السبت الماضي قامت بتنفيذ خطة استباقية عبر تشغيل الباصات بجزء من مخصصات الوقود وتوفير الجزء الآخر لليوم باعتبار أنه في يوم العطلة تم إيقاف المخصصات، وبالتالي تم تشغيل الباصات يوم أمس الأحد عطلة عيد الفصح وعيد الجلاء لتأمين حركة نقل المواطنين سواء في المدينة أو الريف.

وذكر مدير النقل الداخلي أنه منذ الساعة ١١ صباح الأحد حتى ٣ ظهراً، تم تسيير ١٤ نقلة إلى مناطق جبلة، القرداحة، الحفة، المزيرعة، الفاخورة، إضافة لعمل الخطوط الرئيسية بالمدينة وتعزيز خط الدائري الشمالي بـ٧ باصات وباصين على خط سقوبين.

وأشار عيسى إلى استمرار باصات الشركة بالعمل حتى نهاية الدوام مع حلول وقت الإفطار عند الساعة السابعة مساء.

مديرية التموين: يجب على الراكب تقديم شكوى

تخفيض مخصصات محروقات للسيارات العمومي يشعل أجور النقل

السويداء -عبير صيموعة

أدى قرار رفع مدة تسلم رسالة تعبئة البنزين من ٤ إلى ٦ أيام للسيارات العمومية إلى رفع بورصة أسعار أجرة التكاسي ضمن مدينة السويداء لتتراوح بين ٥ آلاف و٧ آلاف للطلب الواحد ولعل ما ساهم في زيادة الأجرة وفاقم من قوضى التسعيرة هو عدم تشغيل العداد في أي من سيارات العمومي في السويداء لتأتي حجج أصحاب التكاسي بلجوئهم لسوق السوداء وشراء الليتر الواحد بما يزيد على ٥ آلاف على حد قول البعض ممن التقتهم «الوطن».

هذا ولم يقتصر الأمر على سيارات العمومي ضمن المدينة حيث شهدت أجور النقل ضمن التكاسي من الريف إلى المدينة اشتعالاً أضعافاً مضاعفة وهو الأمر الذي جعل المواطن الخاسر الأكبر وخاصة الموظف الذي اكتوى بأسعار تكاسي العمومي بعد توقف عدد كبير من سرافيس النقل على عدد من الخطوط جراء قلة المخصص الموزع لهم.

ورأى الأهالي ممن التقتهم «الوطن» أن ما يقدمه أصحاب التكاسي من أعذار حول رفع الأجرة إنما هي أعذار واهية وغير منطقية لأنهم لم يلتزموا بالتسعيرة التي حددتها لجنة السير الفرعية في المحافظة مطلقاً وحتى قبل فترة تخفيض المخصصات مشيرين إلى أن سائقي التاكسي أصبحوا يتحكمون بالركاب وخاصة خلال فترة الذروة في ساعات الصباح الباكر وبعد الظهر مستغلين الحركة شبه المعدومة لوسائل النقل العاملة على الخطوط الداخلية مطالبين الجهات المعنية بضرورة متابعة وضع السيارات العمومي والزامهم بتسعيرة لجنة المحروقات وضبط المخالف منهم

أصحاب تكاسي عمومي بينوا أن لجوئهم لرفع أجور النقل لا يعود فقط لصعوبة تأمين احتياجاتهم من مادة البنزين بل يضاف إليها ما تحتاجه آلياتهم من صيانة ميكانيكية وإطارات وإصلاحات تضاعفت خلال الفترة الماضية إضافة إلى زيوت المحرك التي شهدت ارتفاعاً مخيفاً بالأسعار الأمر الذي أدى بالضرورة إلى رفع تسعيرة الأجرة لضمان استمرار عملهم.

مصدر مسؤول في مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك أكد للوطن وجود تسعيرة واضحة وصريحة حول أجور نقل التاكسي داخل المدينة حيث تم تحديد الطلب داخل المدينة بـ٢٠٠٠ ليرة وكل زيادة على هذه التسعيرة يجب على الراكب عندها تقديم شكوى لحماية المستهلك.

٩ طلبات كافية لتزويد ٣ آلاف سرفيس من مخصصاتها

عضو مكتب تنفيذي لـ«الوطن»: انخفضت كميات المازوت والبنزين لريف دمشق لكن لم تؤثر على قطاع النقل

محمد منار حميجو

أكد عضو المكتب التنفيذي لقطاع المحروقات في ريف دمشق ريدان الشيخ أنه تم تخفيض طلبات المازوت المخصصة للمحافظة إلى ٢٣ طلباً بعدما كانت ٣٣ طلباً، مؤكداً أن الطلبات المخصصة للمازوت تم تخفيضها إلى ٩ طلبات بعدما كانت ١٠ طلبات أي إن التخفيض كان على طلبات التدفئة باعتبار أن الأجواء أصبحت دافئة وتم الدخول بفصل الصيف.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين الشيخ أنه تم تخفيض طلبات البنزين إلى ١٧ طلباً بعدما كانت نحو ١٩ طلباً، معتبراً أن هذا التخفيض سواء في طلبات المازوت أم البنزين لم يؤثر في قطاع النقل في المحافظة.

وأوضح الشيخ أن ٩ طلبات مازوت كافية للمحافظة لنحو ٣ آلاف سرفيس يعمل على خطوط المحافظة في حال أحسن استخدامها حيث لا يقوم بعض أصحاب السرافيس ببيع مخصصاتهم في السوق السوداء كما أن هناك ألفي سرفيس يتم تزويدها بمخصصاتها من مدينة دمشق وأنه قريباً سيتم نقلها إلى الريف مع مخصصاتها.

وأكد الشيخ أن مسؤولية الرقابة على توزيع مخصصات السرافيس تقع على لجان المحروقات الفرعية ومديري النواحي والمنطقة وكذلك التموين حتى لا يكون هناك بيع للمخصصات، مبيناً أن قيادة الشرطة تعمم كل طلب يصدر من المحروقات على كل مديري النواحي لمتابعة الطلب وإجراء الرقابة أثناء توزيع المخصصات على السرافيس.

ولفت إلى أنه يتم العمل على ترشيد المادة حتى تكون المادة موجودة دائماً في السوق لأنه نتيجة الضغوطات والحصار على سورية فإن وزارة النفط تعمل على حسن إدارة الملف حتى تكون المادة موجودة دائماً وتكون كل القطاعات تعمل في حد مقبول.

وبين الشيخ أنه يتم تغطية الطلبات من قطاع التدفئة، معتبراً أن هذا إجراء صحيح باعتبار أن الأجواء أصبحت دافئة وتم الدخول في فصل الصيف وبالتالي فإن قطاع النقل لم يتأثر في مسألة التخفيض.

وفيما يتعلق بموضوع البنزين رأى الشيخ أنه لا يوجد مشكلة في هذا الموضوع فالتخفيض كان طلبين من ١٩ إلى ١٧ طلباً.

وبين أنه يوجد حالياً في ريف دمشق ١٠ محطات تبيع البنزين الحر ومخصصات هذه المحطات لا تقل عن ١٥ بالمئة من حصة كامل طلبات المحافظة من البنزين، مؤكداً أنه تم توزيع هذه المحطات على المحاور الرئيسية لتزويد المسافرين بالمادة في حال انقطاعهم، مشيراً إلى أنه مستقبلاً عندما يكون هناك توافر للمادة فإنه من الممكن إنشاء محطات داخل المدن الرئيسية في المحافظة.

ولفت الشيخ إلى أنه يوجد حالياً في المحافظة نحو ٣٤٠ محطة وقود إضافة إلى وجود ٦٨ خزاناً وجميعها يتم تزويدها بمادة المحروقات.